

أوقفوا انتهاك حق شعب الإكوادور في المقاومة!

تعتبر كلا من حركة صحة الشعوب (PHM) بإقليم أمريكا اللاتينية وحركة (MSPLA) ومنطقة الأنديز الفرعية بحركة صحة الشعوب (PHM)، يعبرون عن القلق والرفض للعمل القمعي التي قامت به حكومة الإكوادور النيوليبرالية. فقد قامت الحكومة، رداً على إعلان الإضراب العام والتعبئة من قبل اتحاد قوميات السكان الأصليين في الإكوادور (CONAIE) بدعم من الحركات الاجتماعية الأخرى، قامت بمهاجمة المسيرات والاعتصامات السلمية بوحشية. كما سجنّت بشكل غير قانوني قادة ومتظاهرين واستخدمت القوة العشوائية ضد المتظاهرين. وقد أدى ذلك إلى سقوط عشرات الأشخاص وأصيب بعضهم بجروح خطيرة. بالإضافة إلى ذلك، أصدرت الحكومة مرسوماً بحالة الطوارئ، والذي يلغي الضمانات الدستورية للشعب ويفتح الطريق لمزيد من القمع.

رفض الناس للحكومة هو نتيجة لوضع لا يطاق بالنسبة لأفقر القطاعات في البلاد كما يتضح من التالي: الصحة العامة وأنظمة التعليم في حالة سيئة - 70٪ من السكان الناشطون اقتصادياً يواجهون البطالة والعمالة غير المستقرة - 40٪ من السكان يعانون من الفقر والفقر المدقع - يؤثر سوء التغذية المزمن على 33٪ من الأطفال - ارتفاع تكاليف الوقود والأغذية والعناصر الاستهلاكية الأخرى - انعدام الأمن (جرائم قتل، قتل مآجورين، سرقة، جريمة عامة ومنظمة) مع عدم وجود استجابة أو سيطرة للدولة - سياسات جامحة تسودها الخصخصة والصناعات الاستخراجية والتدمير غير المحدود للطبيعة.

من الواضح أن الأزمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في البلاد ليست نتيجة الإضراب الوطني والتعبئة. فهذه ليست الأسباب، بل هي النتائج، والتي نتجت عن هيكل اجتماعي غير عادل، وتدابير سياسية واقتصادية تم فرضها في الإكوادور وفي جميع أنحاء المنطقة من قبل الشركات عابرة الوطنية ووكلائها المنفذون لسياساتها وهم صندوق النقد والبنك الدوليين من بين آخرين.

تطبق الحكومات مثل الإكوادور هذه السياسات التي وضعتها الرأسمالية العالمية. وبسبب صلاتهم بالقوى المالية عابرة الوطنية، فإنهم يجعلون النخب الاقتصادية تستفيد منهم. إنهم يحاولون تنفيذ هذه السياسات بالدم والنار في وجه المقاومة الشعبية.

إن مستقبل وصحة وحياتنا في الإكوادور على المحك. هذا هو السبب في أننا ندين الغطرسة وتجاهل المطالب الشعبية للرئيس النيوليبرالي غييرمو لاسو وحكومته. نحث الجمعية التشريعية الوطنية والمحكمة الدستورية للبلاد بأن يقوموا على الفور، عن طريق استخدام السلطات القانونية والدستورية المخولة لهما، بإلغاء مرسوم حالة الطوارئ السخيف الذي أصدره الرئيس اليميني والقمعي لاسو. وسيكون من الأفضل مطالبة الرئيس لاسو بالرد بطريقة جادة ومسؤولة وفي الوقت المناسب على الحركات الاجتماعية.

أخيراً، نعرب عن تضامننا التام مع النضال الذي يخوضه في الإكوادور أصدقاءنا من السكان الأصليين والعمالين والفلاحين والمعلمين والطلاب والمهنيين الصحيين والجماعات الأخرى التي انضمت إلى هذا النضال لوقف سياسات التجويع والسياسات غير القومية وغير الشعبية التي تقوم بها الحكومة.

18 يونيو 2022.

لجنة تنسيق (MSPLA) – لجنة تنسيق منطقة دول الأنديز.